الأمم المتحدة

A/C.2/69/3

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
اللجنة الثانية
البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
النظام المالي الدولي والتنمية

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم الورقة المعنونة ”مساهمة من مجموعة الحوكمة العالمية مقدمة إلى مجموعة الـ ٢٠ بشأن التنمية والحوكمة“ (انظر المرفق)، باسم المجموعة غير الرسمية للحوكمة العالمية التي تضم الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، مملكة البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بنما، بوتسوانا، بيرو، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جمهورية رواندا، جمهورية سان مارينو، جمهورية سلوفينيا، جمهورية سنغافورة، جمهورية السنغال، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، جمهورية الفلبين، جمهورية فنلندا، جمهورية فييت نام الاشتراكية، دولة قطر، كوستاريكا، الكويت، لكسمبرغ، إمارة ليختنشتاين، ماليزيا، إمارة موناكو، نيوزيلندا.

وباسم مجموعة الحوكمة العالمية، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) كارين تان
السفيرة
الممثلة الدائمة

201014 201014 14-62493 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

مساهمة مقدمة من مجموعة الحوكمة العالمية إلى مجموعة العشرين بشأن التنمية والحوكمة

١ - تلاحظ مجموعة الحوكمة العالمية[1] أن أولويات الرئاسة الأسترالية لمجموعة العشرين هي النمو والقدرة على المجابهة - استراتيجيات لتحفيز النمو الاقتصادي وبناء القدرة العالمية على التكيف الاقتصادي، وتود تقديم تعليقاتها بشأن التنمية والحوكمة.

٢ - وتؤكد مجموعة الحوكمة العالمية على أهمية قيام نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية والانفتاح والشفافية ويكفل سماع أصوات جميع البلدان، وتشير إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية أصبحت إطارا للعمل الناجح والمنسق، وأنها تمخضت عن مكاسب إنمائية هامة. ونظرا لأن الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عام ٢٠١٥، قد أوشك على الحلول، فإن من الضروري وضع إطار عمل عالمي جديد للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الضروري المواظبة على إفساح المجال لمشاركة الجميع.

٣ - وتشدد مجموعة الحوكمة العالمية على ضرورة جمع المناقشات بشأن الإطار العالمي، عما قريب، في إطار عملية حكومية دولية وحيدة تقودها الأمم المتحدة، فهي الهيئة العالمية الوحيدة ذات العضوية الشاملة التي تتمتع بشرعية لا يتطرق إليها الشك، وينبغي لها بالتالي أن تتخذ القرارات النهائية بشأن شكل هذه العملية. ويمكن للتجمعات غير الرسمية مثل مجموعة العشرين أن تقدم مساهمات هامة ينبغي في إطارها مواصلة السهر على احترام الولايات المنوطة بالأمم المتحدة ووكالاتها.

٤ - وتلاحظ مجموعة الحوكمة العالمية أن الرسائل الأساسية الصادرة عن مختلف عمليات الأمم المتحدة المفضية إلى خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هي: القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وإيجاد بيئية دولية تمكينية. ولهذه الرسائل صلة وثيقة بأولويات مجموعة العشرين. وفي هذا الصدد، تحث مجموعة الحوكمة العالمية مجموعة العشرين على دعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

(١) تضم المجموعة الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة :الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، مملكة البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بنما، بوتسوانا، بيرو، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جمهورية رواندا، جمهورية سان مارينو، جمهورية سلوفينيا، جمهورية سنغافورة، جمهورية السنغال، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، جمهورية الفلبين، جمهورية فنلندا، جمهورية فييت نام الاشتراكية، دولة قطر، كوستاريكا، الكويت، لكسمبرغ، إمارة ليختنشتاين، ماليزيا، إمارة موناكو، نيوزيلندا.

٥ - وتلاحظ مجموعة الحوكمة العالمية أن مجموعة العشرين تركز على المجالين التاليين، وفقا لأولوياتها المعلنة، من أجل تهيئة الظروف المواتية للتنمية، وهما: بناء الأطر المؤسسية لتمويل الاستثمارات في الهياكل الأساسية في البلدان النامية؛ والتشجيع على وضع استراتيجيات وطنية متسقة وفعالة لتعميم الخدمات المالية باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحفاظ على الاستقرار المالي العالمي. وفيما يتعلق بمشروع تآكل القاعدة الضريبية وتحول الأرباح الذي تنفذه مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تؤكد مجموعة الحوكمة العالمية على الحاجة إلى إشراك البلدان النامية في تحديد مخرجات المشروع والاعتراف بأهمية السياسات والحوافز الضريبية الجيدة التصميم في تحقيق التنمية.

٦ - ومن وجهة نظر الأمم المتحدة، تشكل التجارة والمالية والشراكات العالمية مسائل هامة تخضع للمناقشة في إطار مجموعة العشرين، وهي مسائل حاسمة بالنسبة لوسائل تنفيذ خطة التنمية، لا سيما ما يتعلق منها بتحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر.

٧ - وترى مجموعة الحوكمة العالمية أن من الشروط الرئيسية لتحقيق التنمية إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف تشرف عليه منظمة التجارة العالمية ويرتكز إلى قواعد محددة ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف. وفي حين ترحب مجموعة الحوكمة العالمية بالاختتام الناجح للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فإنها تعرب عن القلق إزاء عدم قدرة أعضاء منظمة التجارة العالمية على تطبيق ''مجموعة تدابير بالي'' وفقا لما تمخض عنه المؤتمر الوزاري من قرارات في بالي. وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة الحوكمة العالمية مجموعة العشرين إلى الدفع نحو التنفيذ المبكر والشامل لمجموعة تدابير بالي. ومن الضروري تأييد الحكم الرشيد لنظام التجارة العالمي، والاعتراف بالحاجة إلى دعم وتعزيز منظمة التجارة العالمية كضامن له.

٨ - وفيما يتعلق بالجانب المالي، تقرّ مجموعة الحوكمة العالمية بأن في وسع مجموعة العشرين أن تؤدي دورا رئيسيا في الحث على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها التزامات عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو ببلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك الهدف المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا. وفي هذا السياق، تحث مجموعة الحوكمة العالمية مجموعة العشرين على أن تشارك على نحو كامل في المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في شهر تموز/يوليه ٢٠١٥ في أديس أبابا.

٩ - وفيما يتعلق بالشراكات العالمية، تقر مجموعة الحوكمة العالمية بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتوفير الموارد الإضافية التي تشتد الحاجة إليها لتنفيذ البرامج الإنمائية. وتسلّم مجموعة الحوكمة العالمية أيضا بالحاجة إلى مواصلة دعم البلدان النامية لتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي التركيز بصورة خاصة على تعزيز نمط من التعاون الدولي يمكن تكييفه على نحو يلبي مختلف احتياجات البلدان وأولوياتها الإنمائية. وحيث أن الابتكار والتكنولوجيا والاستثمار يؤدون دورا هاما أيضا، فإن من الضروري أن تتوافر للبلدان النامية فرص الحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات المناسبة.

١٠ - وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة الحوكمة العالمية بالتقدم المحرز في إطار مجموعة العشرين على صعيد الخيارات المتاحة للتقدم بعملية المساءلة عن التزامات مجموعة العشرين المتعلقة بالتنمية. وتتطلع مجموعة الإدارة العالمية قدما إلى مواصلة العمل مع تركيا، الرئيسة المقبلة لمجموعة العشرين، بشأن المواضيع المتعلقة بالتنمية والحوكمة.